منبـــــر

حرية الصحافة والإعلام!

حصـاد شهـر مـارس 2022

تطلق المفوضية المصرية للحقوق والحريات، نشرتها الخاصة بانتهاكات الصحافة والإعلام والعاملين بالحقل الصحفي والإعلامي، والتضييق على وسائل الإعلام، وفي هذه النشرة، ترصد المفوضية أبرز الانتهاكات التي شهدها الوسط الصحفي والإعلامي على مدار شهر مارس 2022 والتضييق الذي واجهه العاملون بالمجال.

منبر حرية الصحافة والإعلام

حصاد شهر مارس 2022

منبر حرية الصحافة والإعلام

حصاد شهر مارس 2022

الناشر
المفوضية المصرية للحقوق والحريات
WWW.EC-RF.NET
Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل ٤,٠ دولي.

المقدمة

تطلق المفوضية المصرية للحقوق والحريات، نشرتها الخاصة بانتهاكات الصحافة والإعلام والعاملين بالحقل الصحفي والإعلامي، والتضييق على وسائل الإعلام، وفي هذه النشرة، ترصد المفوضية أبرز الانتهاكات التي شهدها الوسط الصحفي والإعلامي على مدار شهر مارس 2022 والتضييق الذي واجهه العاملون بالمجال.

وتثبت الانتهاكات المتواصلة لحرية الصحافة وحقوق الصحفيين في مصر، اتساع الهيمنة الأمنية على القطاع الإعلامي برمته واستهداف الصحفيين، والتي أوصلت مصر إلى المنطقة السوداء في مؤشر حرية الصحافة العالمي، والمرتبة الثالثة عالمياً في حبس الصحفيين بعد الصين وميانمار.

ومن أشكال الانتهاكات التي يمارسها القضاء المصري ظاهرة إعادة تدوير الصحفيين على ذمة قضايا جديدة، بتوجيه اتهامات جديدة ضدهم أثناء حبسهم بالتحايل على القانون الذي يحدد مدة عامين فقط للحبس الاحتياطي كحد أقصى.

وفيما يلي أبرز انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية التي رصدتها المفوضية المصرية خلال شهر مارس2022:

قرارات صادرة بتجديد الحبس

-في 8 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي أحمد سبيع 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1111 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

وكان قد ألقي القبض على "سبيع" فجر يوم 27 نوفمبر 2020 من منزله، حيث تم اقتياده إلى مقر الأمن الوطني، وتم إخفاؤه هناك لمدة يومين قام خلالها رجال الأمن الوطني بالتحقيق معه وسؤاله عما يقوم بنشره على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك فيما يتعلق بآرائه حول الأديان، ثم قررت حبسه منذ ذلك الحين وحتى الآن.

-في 8 مارس 2022 قالت عبير محمد، زوجة الصحفي عامر عبد المنعم، الصحفي بجريدة الشعب، والمحبوس بسجن طرة، إن النيابة جددت حبسه 45 يومًا جديدة.

يذكر أن قوات الأمن ألقت القبض على عبد المنعم يوم 13 ديسمبر 2020 قبل الماضي، بعد اقتحام منزله وتفتيش محتوياته واصطحابه مع قوات الأمن لمكان ظل مجهولا حتى ظهر يوم 20 ديسمبر في نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معه حيث قررت حبسه.

-في 8 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي سيد عبد اللاه 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1106 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

ألقي القبض على الصحفي سيد عبد اللاه في 23 سبتمبر 2019 وتم التحقيق معه وإدراجه على القضية رقم 1338 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، وظل رهن الحبس الاحتياطي على ذمتها حتى قرار المحكمة بإخلاء سبيله دون تنفيذ، وتم تدويره على قضية أخرى رقم 1106 لسنة 2020 حصر أمن دولة، بنفس الاتهامات ببث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومشاركة جماعة إرهابية.

-في 8 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي تجديد حبس الصحفي عبد الله حلمي محمد خليل، وشهرته عبد الله شوشة، 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 800 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

وعبد الله شوشة هو مراسل قناة أمجاد الفضائية بالإسماعيلية، أُلقي القبض عليه في 22 سبتمبر 2013، وتم ترحيله على النيابة العامة والتحقيق معه بتهم الانضمام إلى جماعة إرهابية، التظاهر دون إخطار.

وظل رهن الحبس الاحتياطي حتى قضت محكمة جنايات الاسماعيلية في 2 ابريل 2019 ببراءته مما هو منسوب إليه ثم تعرض المراسل إلى الاختفاء حتى ظهر داخل نيابة أمن الدولة بتاريخ 20 يوليو 2019 وتم التحقيق معه في القضية الحالية.

- في 8 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي بدر محمد، رئيس تحرير جريدة الأسرة العربية سابقا 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1360 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

وكانت قوة أمنية ألقت القبض على الصحفي بدر محمد فجر يوم 29 مارس عام 2017 على ذمة القضية 316 لسنة 2017 حصر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا التي قررت حبسه احتياطيا على ذمة التحقيق بعد أن وجهت اليه تهم الإرهاب، وحصل على إخلاء سبيل فيها ولكن جرى تدويره وحبسه على قضيته الحالية برقم 1360 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

-في 9 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي "توفيق عبد الواحد غانم " 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 238 لسنة 2021 حصر أمن دولة.

وفي 21 مايو 2021، أخضعت السلطات المصرية توفيق غانم للاختفاء القسري لمدة خمسة أيام تم خلالها استجوابه بشأن عمله السابق في وكالة الأناضول للأنباء التركية الحكومية. ثم مثل أمام نيابة أمن الدولة العليا في القاهرة في 26 مايو 2021 وتم حبسه احتياطيًا لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات بتهم "نشر أخبار كاذبة، إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

ومنذ ذلك الحين، يتم تجديد حبس غانم الاحتياطي، رغم عدم تمكنه من الطعن في قانونية اعتقاله أو التواصل مع محاميه، وهو محتجز حاليًا في سجن استقبال طرة.

-في 9 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي "محمد عطية الشاعر" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1480لسنة 2019 حصر أمن دولة

-في 9 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي "عبد الناصر سلامة" 45 يوما على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1683 لسنة 2021 حصر أمن دولة.

كانت قوات الأمن قد اعتقلت رئيس تحرير الأهرام الأسبق، عبد الناصر سلامة من منزله بالإسكندرية فجر يوم السابع عشر من يوليو 2021. وجاء اعتقال سلامة بعد تعرضه لحملة شرسة من إعلاميين مقربين من النظام، على إثر مقال نشره عبر صفحته الشخصية على فيسبوك طالب فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي بالتنحي عن الحكم بسبب ملف سد النهضة.

-في 9 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي "كريم ابراهيم" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 569 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

وألقت قوات الأمن القبض على إبراهيم في 14 ابريل 2020 عقب وقوع حادث منطقة الأميرية الذي شهد تبادلا لإطلاق النار بين قوات الأمن وعناصر إرهابية، خاصة وأن كريم يسكن نفس المنطقة التي شهدت الحادث.

وظهر إبراهيم بعد عدة أشهر من القبض عليه في مقر نيابة أمن الدولة العليا، التي حققت معه في القضية المشار إليها وقررت حبسه 15 يوما احتياطيا منذ ذلك الحين ويتم التجديد له بشكل دوري.

-في 9 مارس تم تجديد حبس الصحفي "محمد صلاح" 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 855 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

ألقي القبض على الصحفي محمد صلاح من الشارع في نوفمبر 2019 من قبل أفراد أمن بزي مدني، وبعد اختفاء 24 ساعة ظهر في نيابة أمن الدولة العليا متهما بنشر

أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية، وتم حبسه منذ ذلك الحين وحتى الآن على أكثر من قضية.

-في 13 مارس 2022 جددت محكمة الجنايات (الدائرة الخامسة جنايات إرهاب) حبس الصحفي ربيع الشيخ، لمدة 45 يومًا على ذمة القضية رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.

وكانت قوات الأمن ألقت القبض على الصحفي ربيع الشيخ يوم 1 أغسطس 2021، من مطار القاهرة الدولي، بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية وتمويل ونشر أخبار كاذبة، وتم التحقيق معه في جهاز الأمن الوطني وترحيله إلى سجن طرة.

-في 16 مارس 2022 تم تجديد حبس المصور الصحفي حمدي مختار علي – وشهرته "حمدي الزعيم" 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات فى القضية رقم 955 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

-في 16 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي حسين علي أحمد كريم 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية 26 لسنة 2021.

اعتقل حسين علي أحمد كريّم يوم 18 نوفمبر 2020، وتعرض للإخفاء القسري لمدة 85 يوما في مكان مجهول دون أي اتصال بأسرته أو بمحام للدفاع عنه واتهم حسين علي أحمد كريّم، بالانتماء إلى جماعة محظورة في القضية رقم 26 لسنة 2021.

-في 16 مارس 2022 قررت محكمة جنايات القاهرة تجديد حبس الصحفي محمد هاني جريشة 45 يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 864 لسنة 2020 حصر أمن دولة.

تم القبض على الصحفي محمد هاني جريشة بتاريخ 2 سبتمبر 2020 وظل رهن الاختفاء الى أن ظهر بنيابة أمن الدولة العليا وتم التحقيق معه في القضية رقم 864 لسنة 2020 حصر أمن دولة ووجهت إليه اتهامات مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ونشر أخبار وبيانات كاذبة.

-في 30 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي "مصطفى الخطيب - مراسل لوكالة الاسوشيتدبريس الأمريكية" ٤٥ يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات في القضية ٤٨٨ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة.

تم القاء القبض على المراسل الصحفي من منزله بتاريخ 13 أكتوبر 2019 وتم عرضه على نيابة أمن الدولة والتحقيق معه في القضية رقم 488 لسنة 2019 بتهم مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة واساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي.

-في 30 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي "هشام عبد العزيز" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1956 لسنة 2019 حصر أمن دولة.

والقضية 1956 لسنة 2019 هي الثانية لهشام بعد تدويره وحبسه احتياطيا على ذمتها بعد أن حصل على قرار إخلاء سبيل من القضية رقم 1365 لعام 2018 حصر أمن دولة في ديسمبر2020 بكفالة 20 ألف جنيه لكن القرار لم ينفذ ليتم تدويره على قضية أخرى بعد 24 يوما من الاختفاء، ويواجه عبد العزيز تهم الانضمام لجماعة إرهابية وهي نفس التهم في القضيتين.

وتم القبض على الصحفي هشام عبد العزيز في يونيو 2019 عقب عودته من الدوحة لقضاء إجازته المعتادة وتم حبسه على ذمة القضية رقم 1365 لعام 2018 حصر أمن دولة بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية.

-في 30 مارس 2022 تم تجديد حبس الصحفي "أحمد علام" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 558 لسنة 2020 حصر أمن دولة، والتي يواجه فيها اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وألقي القبض على علام في منزل أهله في محافظة الجيزة، في 21 إبريل 2020، وأُخفي قسرياً لمدة ستة أيام في مركز شرطة العياط، ومقر جهاز الأمن الوطني في

مدينة الشيخ زايد، حتى ظهر أمام نيابة أمن الدولة بتهمة الانتماء إلى جماعة "الإخوان المسلمين"

-في 30 مارس 2022 تم تجديد حبس الإعلامي "خالد غنيم" 45 يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 558 لسنة 2020 حصر أمن دولة، والمحبوس منذ 12 إبريل 2020، بدعوى اتهامه بـ"نشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها مع العلم والترويج لأغراضها".

وألقي القبض على غنيم إثر تلقيه شكوى من ثمانية أطباء يريدون عمل مسحات، خوفاً من إصابتهم بفيروس كورونا، إذ نشر الصحفي المعتقل تلك الشكوى على حسابه الخاص بموقع "فيسبوك"، وحذفها لاحقاً.

قرارات استدعاء وإيقاف عن العمل

-في 3 مارس 2022 أصدرت نقابة الإعلاميين برئاسة الدكتور طارق سعده قرارا باستدعاء شريف عامر مقدم البرامج بقناة Mbc مصر وذلك لمخالفته ميثاق الشرف الإعلامي ومدونة السلوك المهني، واستمراره في ارتكاب المخالفات المهنية، إما بالاتفاق مع ضيوفه، أو السماح لهم بالكذب والتضليل والإهانة للشعب المصري، وذلك كما حدث مع الدكتور مبروك عطية الذي نطق بما لا يعي بالمخالفة للحقيقة والواقع.

وأكدت نقابة الإعلاميين كامل احترامها واعتزازها بأبناء الشعب المصري العظيم، وأنها لن تسمح بتوجيه أي إهانه لأي مصري، محذرة إدارة mbc مصر من كثرة الأخطاء واللامهنية التي تمارس على شاشتها.

كان مبروك عطية، الداعية ورئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر، ضيفا للإعلامي شريف عامر في برنامج يحدث في مصر على قناة "إم بي سي مصر".

وكان الحديث عن الزواج والإنجاب فتحدث عطية عن "وجوب القدرة على الإنفاق"، وقال إن "الزواج يكون واجبا إذا توفرت في الرجل القدرة على الإنفاق وعلى معاشرة المرأة."

ثم بدأ عطية في تفصيل حالات اعتبر فيها الزواج "شرعيا لكنه حرام"، ومنها زواج غير القادر على الإعالة وغير الراغب في معاشرة المرأة. واتباعا لمنطقه هذا وصل عطية بالحديث إلى القول إن "ثلاثة أرباع سكان مصر ولدوا لزيجات حرام". وأثار هذا التصريح غضبا شديدا من عطية ومن مضيفه، الذي اعترض على هذه الجملة ثم عاد ليؤكد تحفظه عليها ووصفها بالخطأ.

-في 7 مارس 2022، وجه أحمد مصطفى رئيس القناة الثانية، في خطاب رسمي، المشرف على حجز استوديوهات قطاع التليفزيون بعدم قبول أي حجوزات لبرنامج "الضمير"، أو أي برامج أخرى للمخرجة وفاء بركات تخص قطاع التليفزيون تنفيذا لقرار رئيس الهيئة الوطنية للإعلام رقم 164 لسنة 2022 المتعلق بإيقاف الإعلامية هالة فهمي عن العمل.

وعقب ذلك قامت الإعلامية هالة فهمي بالاعتصام في مكتب رئيس القناة الثانية، وذكرت أن اعتصامها في مكتب رئيس القناة الثانية، كان رسالة لتشجيع زملائها في ماسبيرو على عدم الخوف وعدم الرضوخ للتهديدات والاستمرار في المطالبة بحقوقهم.

كانت الهيئة الوطنية للإعلام، أحالت عدد من الموظفين في ماسبيرو للتحقيق، وقررت منع دخول البعض، وذلك على خلفية الاحتجاجات التي تشهدها الهيئة، ويأتي على رأس هؤلاء الإعلامية هالة فهمي كبير مقدمي برامج بدرجة مدير عام، الصادر في حقها يوم 17 فبراير 2022 قرار بوقفها عن العمل احتياطيًا لمدة 3 أشهر مع صرف نصف الأجر، لحين انتهاء التحقيق معها في المذكرة المقدمة ضدها من رئيس قطاع التليفزيون.

قضايا صدرت فيها الأحكام

-في 2 مارس 2022 قضت محكمة جنح مستأنف الجيزة، بتأييد الحكم الصادر بتغريم السيناريست تامر حبيب 300 ألف جنيه، تعويضًا للإعلامي أحمد موسى، مقدم برنامج «على مسئوليتي»، لإدانته بسب وقذف موسى.

أقام أحمد موسى دعوى قضائية ضد السيناريست تامر حبيب، بعد قيامه باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وتناوله بعبارات السب والقذف في حقه، حتى قضت محكمة أول درجة بتغريم «حبيب» بمبلغ 300 ألف جنيه.

استأنف المتهم على الحكم الصادر بحقه أمام دائرة المستأنف، والتي أيدت الحكم الصادر ضده.

-في 24 مارس 2022 أصدرت محكمة جنح مستأنف ثالث أكتوبر، للمرة الثانية ونهائيا حكما ضد طارق الشناوي الناقد الفني، وراغدة شلهوب مذيعة برنامج نص الكلام بغرامة 5 آلاف جنيه لكل منهما، و40 ألف جنيه تعويض مدني مؤقت بتهمة سبهما وقذفهما، بالقضية رقم 5444 لسنة 2021 جنح أكتوبر.

وفي وقت سابق كتب معز مسعود، عبر حسابه بموقع التدوينات، تويتر: تعمدت الإساءة إلى شخصي وأهل بيتي كثيرا، والآن تجاوزت حدود تخصصك كالعادة وتعديت على حياتي الشخصية، وأساءت إليّ وإلى زوجتي وأهلها، فمن واجبنا أنا وزوجتي كمواطنين مصريين أن نقاضيك لتأخذ العدالة فيك مجراها، وردعا لكل من يقحم نفسه في حياة الناس الشخصية".

بلاغات ودعاوى قضائية

-في 3 مارس 2022 تقدم المحامي أحمد رفاعي، ببلاغ جديد ضد الكاتب الصحفي إبراهيم عيسى، للنائب العام ومعه 40 توكيلاً من أبناء محافظة قنا بصعيد مصر، رافضين إساءته لسيدات الصعيد، والنيل منهم من خلال برنامجه بفضائية القاهرة والناس، مؤكدًا على أن أبناء قنا بصعيد مصر، وكافة أبناء الصعيد مُستائين من مثل

هـذه التصـريحات التـي يـتم إطلاقهـا دون وعـى أو إدراك لطبيعـة المـواطن المصـري الصعيدي وأسرته.

وتضمن البلاغ المرفق به توكيل الـ 40 مواطنا، بأن أبناء الصعيد وأبناء الشعب المصري تفاجئوا خلال الأيام الماضية، بقيام المشكو بحقه إبراهيم عيسى، بالتحدث عن أمهات وجـدات أبنـاء الصـعيد، والتأكيـد والحسـم بـأنهم جميعًـا كـانوا يرتـدون «المايوهـات»، مُستخدمًا مصطلحات تنال من المرأة الصعيدية، صاحبة المبادئ والعادات والتقاليد التي جعلتها نموذج فريد في كل شيء وتغرد خارج السرب بكفاحها وقوتها وصلابتها في مواجهة التحديات، وعقلها المتزن واحتوائها لغيرها.

-في 8 مارس 2022 تقدم مجموعة من العاملين في ماسبيرو ببلاغ للنائب العام المستشار حمادة الصاوي، ضد حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام بصفته، ونائلة فاروق رئيس قطاع التليفزيون بصفتها، تضمن البلاغ اتهامات موجهة لزين ونائلة بالإضرار بأموال الغير طبقا للمادة ١١٦ أ مكرر من قانون العقوبات.

وأشار البلاغ إلى أن زين ونائلة، لم يصرفا المستحقات المالية للعاملين بالهيئة الوطنية للإعلام، المتمثلة في علاوات أعوام 2018 و2019 و2020 و2021، وأضافا علاوات عامي 2018 و2019 ورقيا فقط على ورق القبض (الكمبيوتر شيت) دون صرف فروق الأثر المالي لهما، وعددها 13 علاوة غلاء لعام 2018 تمثل 10 % من أساس الراتب، و 30 علاوة استثنائية حافز غلاء قيمته 150 جنيها شهريا مقرر بقرار رئيس الجمهورية، وعدم تطبيق الحد الأدنى للأجور وما يتبعه من آثار مالية ومستحقات مالية لكافة العاملين بالهيئة، إلى جانب عدم إضافة فروق العلاوات للعاملين الواجب ترقيتهم وتسوية حالتهم الوظيفية رغم إصدار القرارات في هذا الشأن من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وغيرها من الجهات المعنية.

ووفقا لنص البلاغ، لم تُصرف فروق العلاوات لبعض العاملين الذين تم احالتهم إلى المعاش رغم أحقيتهم في صرفها قبل إحالتهم إلى تاريخ التقاعد، وعدم تنفيذ قرارات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أرقام 62 و 101 و 265 بترقية جميع العاملين بالهيئات الاقتصادية والخدمية ومنح العاملين بالهيئة درجاتهم المالية الموقوفة منذ

سنوات، بالإضافة إلى عدم صرف قيمة مستحقات إنتاج البرامج التي تعد من الأجور المتغيرة والمستحقات المالية الشهرية للعاملين البرامجيين منذ عدة أشهر بالمخالفة للوائح المالية المعمول بها في الهيئة الوطنية للإعلام.

-في 13 مارس 2022 أجلت محكمة القضاء الإداري، الدعوي المقامة من عمرو عبد السلام المحامي، للمطالبة بوقف برنامج الإعلامي إبراهيم عيسى حديث القاهرة، المذاع عبر فضائية القاهرة والناس، ومنع ظهوره إعلاميا بالقناة وبكل القنوات الفضائية، بسبب المخالفات الجسيمة التي ارتكبها مقدم البرنامج، وإدارة القناة، لجلسة 22 مايو المقبل.

وقال عبد السلام في دعواه، إنه بتاريخ الجمعة الموافق 18 فبراير من عام 2022 ومن خلال قناة القاهرة والناس الفضائية والتي تحظي بنسبة عالية من المشاهدة ويتابعها ملايين المشاهدين سواء من داخل مصر أو من الوطن العربي والعالم اجمع قام المدعي عليه من خلال البرنامج الذي يقدمه تحت مسمي حديث القاهرة باستغلال الدين في الترويج لأفكاره ومعتقداته المتطرفة والمغلوطة الموجهة للجماهير.

-في 13 مارس 2022 قررت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، حجز الدعوى المقامة من علاء مصطفى المحامي، والتي طالب فيها بوقف برنامجي هي وبس، والستات مبيعرفوش يكدبوا، والتحقيق مع المذيعتين رضوى الشربيني ومفيدة شيحة، لتحريضهما على تفكيك وحدة نسيج المجتمع المصري، للحكم بجلسة 24 أبريل.

واختصمت الدعوى المقامة من علاء مصطفى التي حملت 8547 لسنة 74 ق، كلا من رئيس الهيئة الوطنية لتنظيم الإعلام، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بصفتهم، حيث جاء بها أن مذيعتي البرنامج اعتادتا في حلقاتهما التحريض ضد الرجال، والحط من شأنهم وسبهم وقذفهم ونعتهم بصفات سيئة وبذيئة، مما يحث على العنصرية والتمييز لصالح المرأة، كما أنهما أبديا على الملأ كراهيتهما وتنمرهما بالرجال.

-في 13 مارس 2022 قررت محكمة مستأنف القاهرة الاقتصادية، تأجيل الاستئناف المقدم من الإعلامي الرياضي خالد الغندور على حكم إلزام الإعلامي عبد الناصر زيدان، بأداء 500 ألف جنيه في الدعوى المقامة ضده، والتي تطالب بتعويض 10 ملايين جنيه، لنشر فيديو عبر صفحة على فيسبوك؛ تضمن سبا وقذفا وتشهيرا وتنمرا، لجلسة 10 إبريل للمذكرات.

وأقام المستشار هيثم عباس بصفته وكيلا عن الإعلامي خالد الغندور؛ دعوى أمام المحكمة الاقتصادية؛ تطالب بتعويض 10 ملايين جنيه من عبد الناصر زيدان، بسبب قيامه بنشر فيديو جرافيك على صفحة فيسبوك الخاصة به، وغنائه أغنية تحت عنوان (بلية الدلدول)؛ تضمنت ألفاظا وسبا وقذفا وتشهيرا وتنمرا على التكوين الجسمي لقصار القامة، بالإضافة إلى وضعه صورا كرتونية ساخرة للإعلامي خالد الغندور.

كانت قد قضت المحكمة الاقتصادية في القاهرة، بإلزام الإعلامي عبد الناصر زيدان، بأداء 500 ألف جنيه لخالد الغندور في الدعوى المقامة ضده، والتي تطالب بتعويض 10 ملايين جنيه، لنشر فيديو عبر صفحة على فيسبوك؛ تضمن سبا وقذفا وتشهيرا وتنمرا.

-في 26 مارس حجزت محكمة القاهرة الاقتصادية، محاكمة الصحفية والكاتبة رشا عزب، في قضية تضامنها مع ناجيات من التحرش لـ 23 أبريل للحكم.

وتأتي خلفية هذه المحاكمة بسبب تضامنها ودعمها للناجيات من جرائم العنف الجنسي والمرتكبة من قبل المخرج إسلام عزازي، والتي نشرت شهاداتهن بمدونة "دفتر حكايات" والتي نشرت العديد من شهادات الناجيات من جرائم العنف الجنسي لأكثر من جاني. والجدير بالذكر أنها الأولى التي يتم محاكمتها بهذا السبب، نتيجة لرفع عزازي قضية سب وقذف ضدها.

وكان المخرج المصري إسلام العزازي تقدم، في 24 نوفمبر الماضي، ببلاغ ضد رشا عزب والمخرجة والناشطة عايدة الكاشف، متهماً إياهما بالسب والقذف، بعد تضامنهما مع مجموعة من النساء اللواتي اتهمنه بالتحرش أو الاعتداء الجنسي

عليهن، قبل أيام من انطلاق الدورة الماضية من "مهرجان القاهرة السينمائي الدولي" الذي كان مشاركاً فيه بفيلم عن قضايا النساء يحمل اسم "عنها".

-في 27 مارس 2022 قررت المحكمة الاقتصادية في القاهرة، تأجيل نظر الدعوى القضائية المقامة من الإعلامي العراقي نزار الفارس ضد الفنانة رانيا يوسف، والتي يطالبها فيها بتعويض 5 ملايين جنيه، بتهمة السب والقذف إلى جلسة ٢٣ أبريل المقبل.

يذكر أن المحكمة أحالت الدعوى إلى الخبير المختص، في ٣١ أكتوبر الماضي، وانتهى من دراستها وأعد تقاريره، ثم أعادها إلى المحكمة من جديد.

-في 28 مارس 2022 قررت الدائرة الـ 9 مدني كلي اقتصادي بالمحكمة الاقتصادية في القاهرة، تأجيل أول دعوى قضائية تطالب بحجب المواقع والروابط التي نشرت فيلم "أصحاب ولا أعز" الذي أثار حالة من الجدل على مواقع السوشيال ميديا، في الدعوى التي حملت رقم 437 لسنة 22 لجلسة 26 أبريل للإعلان بأصل الصحيفة.

وكان المحامي أشرف فرحات، أقام دعوى قضائية أمام المحكمة الاقتصادية في القاهرة تطالب بحجب المواقع والروابط التي نشرت فيلم "أصحاب ولا أعز"، واختصم فرحات في الدعوى، كلا من وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بصفته، والرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بصفته، والسيد رئيس مجلس الوزراء بصفته.

أحكام للقضاء الإداري

-في 14 مارس 2022 أوصى تقرير صادر عن هيئة المفوضين بمجلس الدولة، في دعوى جديدة أقامها الكاتب الصحفي محمد سعد عبدالحفيظ، عضو مجلس نقابة الصحفيين، باستبعاد محمد شبانة سكرتير عام مجلس نقابة الصحفيين وإبراهيم أبو كيلة وكيل النقابة من موقعيهما بهيئة مكتب النقابة وإعادة تشكيل هيئة المكتب .

وتأتي توصية هيئة المفوضين، في دعوى جديدة بعد حكم سابق في يناير الماضي باستبعاد شبانة وأبو كيلة، في الدعوى التي أقامها الكاتب الصحفي هشام يونس والكاتب الصحفي محمود كامل، عضوي المجلس.

وقال التقرير الحديث، إن وجود شبانة وأبو كيلة في هيئة مكتب مجلس النقابة "يتعارض مع كونهما عضوين بمجلس الشيوخ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 590 لسنة 2020، وما يتطلبه ذلك من تفرغ وفقا لما نص عليه الدستور وقانون مجلس الشيوخ رقم 141 والذي أوجب تفرغ عضو مجلس الشيوخ لمهام عضويته".

-في 21 مارس 2022 قضت المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة، برفض الطعن المقام من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، والذي يطالب بوقف تنفيذ وإلغاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بإلزام الجهاز بالتدخل لإلزام الشركات المرخص لها بخدمة الإنترنت في مصر بحجب المواقع الشيعية بصفة عامة وموقع ابن النفيس الإخباري بصفة خاصة من على شبكة الإنترنت.

وذكر الجهاز في طعنه الذي حمل رقم 46266 لسنة 66 قضائية، أن اختصاصاته لا تشمل بأي شكل من الأشكال فرض الرقابة على محتوى المواقع الإلكترونية على شبكة الإنترنت، كما أنه لا يختص بتسجيل هذه المواقع أو الإشراف عليها، موضحًا أن مسئوليته تنحصر فى توفير وسيلة الاتصالات للمستخدم النهائي والتأكد من سلامة وصحة هذه الوسيلة ومن كفاءتها فى نقل الاتصالات على اختلاف أنواعها.

وأضاف الجهاز أنه لم يرد نص واحد بقانون تنظيم الاتصالات أو القوانين الأخرى يسند للجهاز سلطة مراقبة أو تسجيل المواقع الإلكترونية، وهو ذات الأمر الذي ينطبق على خدمة الاتصالات التليفونية والمحادثات التى تتم فيها، مؤكدًا أن قانون تنظيم الاتصالات خلا من تحديد حالات غلق وحجب المواقع الإلكترونية ومبرراتها والجهة الإدارية المختصة به، ولم يصدر تنظيم تشريعي حتى تاريخه، الأمر الذي يكون معه ما انتهى إليه الحكم المطعون عليه غير قائم على أي سند قانوني.

-في 30 مارس 2022 قضت المحكمة الإدارية العليا، في دائرتها الأولى برفض الطعن المقام من محافظ الدقهلية بصفته، ضد عدد من الصحفيين على خلفية منعهم من دخول مبنى المحافظة، وحذفهم من جروب الواتس آب الخاص بالصحفيين والإعلاميين.

وبهذا الحكم تكون المحكمة أيدت الأحكام التي حصل عليها محامو المركز المصري للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، بمحكمة القضاء الإداري بالمنصورة، في وقت سابق، بالنيابة عن ثلاثة صحفيين، جميعهم أعضاء في نقابة الصحفيين.

وكانت دعاوى محامو المركز تطالب بإلغاء قرار محافظ الدقهلية بمنع الصحفيين الثلاث من دخول مبنى المحافظة، وحذفهم من جروب الواتس آب الخاص بالصحفيين والإعلاميين، مما حرمهم من الحصول على المعلومات، وأخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الصحف المختلفة حسب نصوص القانون.

التوصيات

إخلاء سبيل جميع الصحفيين المحبوسين احتياطيًّا، ووقف قرارات تدوير الصحفيين المخلي سبيلهم على ذمة قضايا جديدة.

إصدار قانون حرية تداول المعلومات، ووقف حجب المواقع الإليكترونية والتضييق على العمل الصحفي.

توفير البيئة السياسية والتشريعية لوجود وسائل الإعلام تعبر عن التنوع كضمانة للمجتمع وحقه في المعرفة.

الغاء المادة نص المادة (19) من قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018 نظرا لتضمنها قيودًا على حرية الصحافة والإعلام وعلى أصحاب المدونات الشخصية والمواقع غير منضبطة ولا تتوافر فيها الشروط الواجب توافرها في القيود على حرية الرأي والتعبير وفق العهد الدولي الخاص بالعهد بالحقوق المدنية والسياسية.(19/3)

بناء بنية تشريعية جديدة تنظم عمل الصحافة الإلكترونية والمدونات على النحو الذي يضمن حرية تداول المعلومات ويوفر في ذات الوقت الحماية القانونية للمدونين، مع الاطلاع على التجارب الدولية المطروحة في هذا الصدد.